



# تقرير موازنة 2023/2022

بين التضخم والقروض:  
البعض يذهب للصندوق مرتين







# تقرير موازنة 2023/2022

بين التضخم والقروض:  
البعض يذهب للصندوق مرتين



# تقرير موازنة 2023/2022

بين التضخم والقروض: ن  
البعض يذهب للصندوق مرتين

منصة العدالة الاجتماعية  
SOCIAL JUSTICE PLATFORM



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية  
بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -  
غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

[www.sjplatform.org](http://www.sjplatform.org)



## المقدمة

تعتبر موازنة الحكومة أهم وثيقة رسمية للسياسات الاقتصادية العامة للدولة، حيث لا تقتصر على تخصيص موارد الدولة وأوجه الصرف فقط، لكنها تدل على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة. فمن خلال هذا التخصيص يمكننا رؤية الأولويات الحكومية بوضوح. لكن التوجه النيوليبرالي الذي تشيد به وتفرضه المؤسسات المالية الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي، باعتباره وصفة سحرية تطبق على كل الدول دون اعتبار للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، لا يأتي بالنتائج المرغوبة. ونرى ذلك جلياً في موازنة العام المالي الجديد 2022/2023، حيث توضح الأرقام فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي على أساسه تم الحصول على قرض صندوق النقد الدولي عام 2016.

سنحاول في هذا التقرير عرض وتحليل جوانب البيان المالي، ودراسة أهم الملامح والتغيرات التي طرأت على الأبواب المختلفة للموازنة، وفي طياتها تفصيل مبسط لأهم سياسات الحكومة المصرية المالية والاجتماعية للعام المالي 2022/2023، وتأثيراتها المحتملة على حياة المواطنين.<sup>1</sup> مع تسليط الضوء على أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي، ودراسة آثاره، والوقوف على مدى تحقيقه للطموحات المسندة إليه. وهذا في ضوء التصريحات المتداولة حول احتمالية التقديم على قرض آخر من صندوق النقد الدولي، والذي يمكننا توقع شروطه رغم عدم الإعلان عنها حتى الآن.

<sup>1</sup> من المهم عند قراءة هذا التقرير، التمييز بين الموازنة المعتمدة للعام المالي 2021/2022 والتعديلات المتوقعة لها الواردة في البيان المالي لعام 2022/2023، حيث أخذنا التوقعات المعدلة في الحسبان كلما سحنت الفرصة سعياً منا لتقديم الصورة الأقرب للواقع.

## أولاً: التقسيم الوظيفي للمصروفات

ويعني تقسيم صرف موازنة الدولة على القطاعات الموجودة بها، وتتضمن 10 قطاعات هي: الخدمات العامة، والنظام العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والأنشطة الوظيفية المتنوعة.

استحوذ قطاع الخدمات العامة على النسبة الأكبر من إجمالي موازنة الدولة بنسبة 49.33%، بفارق قدره 164,339 مليار جنيه عن موازنة العام الماضي، حيث سجل القطاع نموًا اسميًا بواقع 19.17% ونموًا حقيقيًا يصل إلى 5.36%.

واستحوذ قطاع الحماية البيئية على أعلى نسبة نمو حقيقي بلغت 12.91%، أعلى من كل القطاعات، وعلى نمو اسمي بلغ 27.71%، على النقيض تمامًا من موازنة العام الماضي. إلا أنه مازال أقل البنود حجمًا، فيصل وزنه النسبي إلى 0.17% من بين جميع القطاعات، محققًا 3.58 مليار جنيه بزيادة هزيلة تصل إلى 0.02% مقارنة بموازنة العام المالي الماضي. ولا تعد هذه النسبة كافية على الإطلاق، حيث مثلت الاستدامة البيئية الهدف الخامس في الأجندة التي بدأت في 2016، المعروفة بإسم "رؤية مصر 2030"<sup>2</sup>، بالإضافة إلى تصريحات وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية حول التركيز على مبادرات التحسين البيئي ومشروعات الاقتصاد الأخضر<sup>3</sup>.

وعلى العكس، حقق باب النظام العام انكماشًا حقيقيًا بلغ 4.18%، ونموًا إسميًا 8.38%، بعدما بلغ في العام الماضي نموًا حقيقيًا بنسبة 5.26% ونموًا اسميًا بنسبة 9.57%. كما حقق باب الشباب والثقافة والشئون الدينية نموًا اسميًا 9.98% وانكماشًا حقيقيًا 2.77%.

كما سجل باب الأنشطة المتنوعة نموًا اسميًا بمقدار 7.39%، وانكماشًا حقيقيًا بنسبة 5.05%، في حين حقق باب الشئون الاقتصادية نموًا اسميًا بلغ 3.75%، وانكماشًا حقيقيًا وصل إلى 8.28%، مستمرًا من العام الماضي. وذلك بالإضافة إلى باب الإسكان الذي سجل انكماشًا اسميًا 5.24% وانكماشًا حقيقيًا 16.22%.

وحصل قطاع الصحة على نسبة أعلى من إجمالي موازنة العام الحالي مقارنة بالعام الماضي، وبلغت 6.19%، بنمو اسمي 17.79% وحقيقي 4.14%. إلا أن تلك نسبة غير كافية لحل مشاكل القطاع، وتحديدًا أوضاع الأطباء التي تضطربهم للهجرة بسبب ضعف المرتبات. إذ يساوي الحد الأدنى لراتب الطبيب الشهري في السعودية على سبيل المثال ما يعادل 22 ألف جنيه مصري، بينما متوسط راتب الطبيب المقيم في مصر 3700 جنيه. وجزير بالذكر، أن هناك 11 ألف و 536 استقالة طبيب منذ أول 2019 حتى 20 مارس 2022<sup>4</sup>، وهذا غير انتقاص مرتباتهم بما يخالف القانون<sup>5</sup>. ويضاف إلى ذلك انخفاض مستوى

<sup>2</sup> رؤية مصر 2030. > <https://bit.ly/3wLqivv>

<sup>3</sup> وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. > <https://bit.ly/38J83Pd>

<sup>4</sup> جمعة، أحمد. "أرقام مفرجة".. تقرير يُحذر: استقالة 11 ألف طبيب خلال 3 سنوات فقط". مصراوي. 2022. > <https://bit.ly/39IVXFI>

الخدمة الصحية التي يحصل عليها المواطنون، مع العلم أن 55% من دخل الأسرة ينفق على الخدمات والرعاية الصحية، وفقاً لأخر إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء<sup>5</sup>. وفي دراسة صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، ظهر أن عدد الأطباء البشريين الحاصلين على رخص مزاولة مهنة الطب حتى نهاية عام 2018، بدون الأطباء على المعاش، بلغ 212 ألف و 835 طبيب، بينما العاملون فعلياً في مصر بالجهات المختلفة؛ التي تشمل وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية والحكومية والخاصة وجامعة الأزهر والمستشفيات الشرطة، يصل عددهم تقريباً 82 ألف طبيب فقط، بنسبة 38% من القوة الأساسية المرخص لها بمزاولة مهنة الطب. وتظهر الدراسة أيضاً أنه طبقاً لهذا العدد، يكون معدل الأطباء في مصر 8,6 طبيب لكل 10 آلاف مواطن، بينما المعدل العالمي 23 طبيب لكل 10 آلاف مواطن<sup>7</sup>.

كما سجل قطاع التعليم نمواً اسمياً بنسبة 11.60%، وإنكماشاً حقيقياً بنسبة 1.33%. ولكن تصرف 85% من موازنة ذلك القطاع على المرتبات<sup>8</sup>. وبحسب تصريح الوزير، فإن النسبة المتبقية لا تكفي لبناء مدارس وفصول جديدة لحل مشكلة كثافة الطلاب في الفصول<sup>9</sup>، ولا التعيينات الجديدة للمعلمين<sup>10</sup>، حيث يبلغ عجز المعلمين في مصر 320 ألف معلم<sup>11</sup>. وبحسب وزير التعليم، يصل العجز لدى الوزارة إلى 250 ألف فصل، بتكلفة بناء 120 مليار جنية أو أكثر<sup>12</sup>. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتقديرات السكان عام 2021، بلغت كثافة الفصول في التعليم الابتدائي 52 طالباً، وبلغت في المرحلة الإعدادية 48 طالباً، وفي الوقت نفسه، بلغ التسرب في المرحلة الابتدائية 0.2%، وفي المرحلة الإعدادية 1.7%<sup>13</sup>.

ومن الجدير بالذكر، أن الدستور المصري المعدل سنة 2019، نص على تخصيص 3% من الناتج القومي للصحة، و4% للتعليم، و2% للتعليم الجامعي، وأخيراً 1% للبحث العلمي. وحيث لا توفر الحكومة أو تنشر إجمالي الناتج القومي بشكل دوري، إلا أن حساب نسبة كل بند من الناتج المحلي، يشير إلى عدم تحقيق أيٍّ منها النسب المنصوص عليها. ومثل العام الماضي، بالنظر إلى البندين، بلغ بند الصحة 1.41% من إجمالي الناتج المحلي، وحقق بند التعليم نسبة 2.12% من إجمالي الناتج المحلي. وبذلك لم يصل بند الصحة حتى لنصف النسبة المخصصة. ونظراً لعدم توفر بيانات مفصلة حول بابي البحث

<sup>5</sup> "نقابة الأطباء تخاطب وزير المالية بمشكلة انتقاص مستحقات أطباء الإمتياز". النقابة العامة لأطباء مصر. 2022.

<https://bit.ly/3PDItfa> >

<sup>6</sup> "نقابة الأطباء تدق ناقوس الخطر". النقابة العامة لأطباء مصر. 2022. > <https://bit.ly/3PFqQSR>

<sup>7</sup> المصدر السابق

<sup>8</sup> عباس، معتز. "وزير التعليم: 85 مليار جنيه من الموازنة تُدفع مرتبات للموظفين". مصراوي. 2021. > <https://bit.ly/3acYvw9>

<sup>9</sup> علي، أسامة. "الكثافة تخطت 100 طالب في الفصل.. تعليم القليوبية: "معدنناش مدارس كفاية"". مصراوي. 2021.

<https://bit.ly/3GIhJpa> >

<sup>10</sup> كامل، كامل. "وزير التعليم قبل رفع الجلسة العامة: 36 ألف معلم مش مسكين عليا ذلة". اليوم السابع. 2021.

<https://bit.ly/3wLVISi> >

<sup>11</sup> فخري، نورا. "نائب وزير التعليم لـ"النواب": لدينا عجز يصل لـ 250 ألف فصل و320 ألف معلم". اليوم السابع. 2021. > <https://bit.ly/3wNujiO>

<sup>12</sup> مجدي، محمد. "وزير التربية والتعليم: عجز 250 ألف فصل ونسعى إلى إقامة الفصول الذكية بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع (فيديو)".

المال. 2021. > <https://bit.ly/3sZb5Wj>

<sup>13</sup> عادل، مدحت. "مصر فيها 40 مليون طفل أقل من 18 سنة عام 2021.. جهاز الإحصاء يكشف: نسب التسرب من التعليم بالمرحلة الابتدائية

0.2% و1.7% بالمرحلة الإعدادية.. وتراجعت وفيات الأطفال دون الخامسة، وكان 26.3% منها بأمراض الجهاز الدوري". اليوم السابع. 2021.

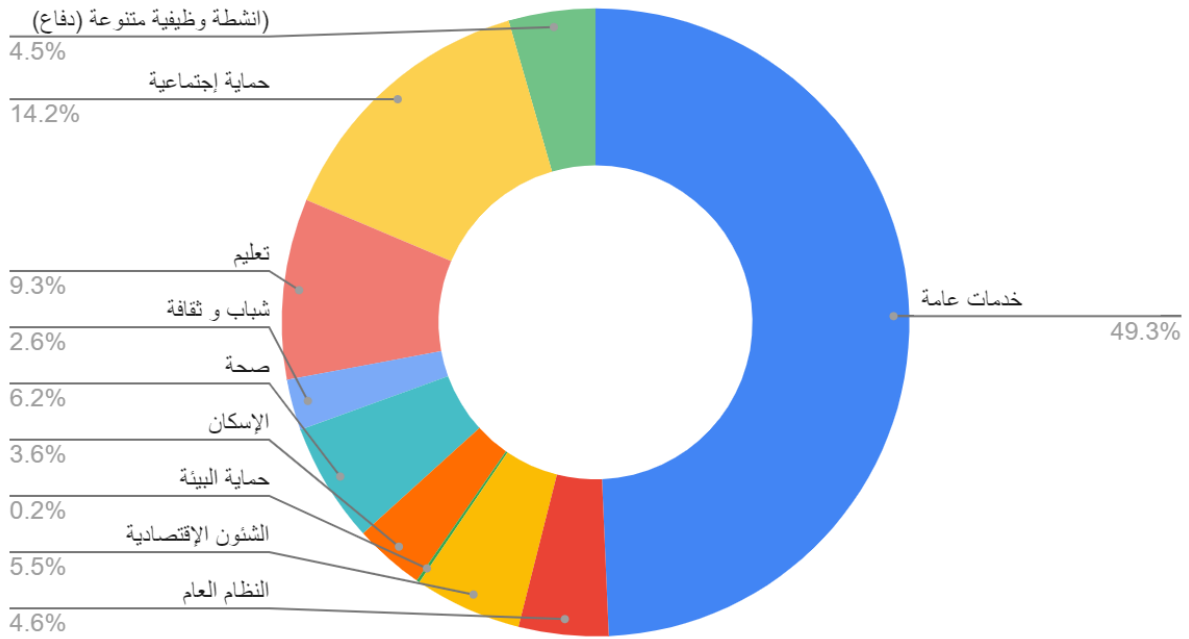
<https://bit.ly/3LRel7x> >

العلمي والتعليم الجامعي، فلن نستطيع الوقوف على مدى وفائهما بالمعايير الدستورية. و يناقض كل هذا استمرار تأكيد الموازنة على استيفاء الأبواب الثلاثة للنسب المشترطة في الدستور.

كما بلغ قطاع الحماية الاجتماعية في موازنة العام الحالي نموًا اسميًا بنسبة 3.52%، وانكماشًا حقيقيًا بنسبة 8.48%، رغم أن نسبة ثاني أكبر حصة من قطاعات الموازنة 14.17%. وبحسب البنك الدولي، هناك 30 مليون مواطن تحت خط الفقر، و 30 آخرين في أوضاع هشة<sup>14</sup>. ومع بداية الحرب الروسية الأوكرانية، تأثرت واردات مصر من القمح، حيث تمثل نسبة استيراد مصر للقمح من روسيا وأوكرانيا 80%<sup>15</sup>. الأمر الذي دعا إلى ارتفاع ثمن الخبز غير المدعم بمقدار 50%<sup>16</sup>.

ومن ناحية أخرى، ارتفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني بداية من يناير 2022 ليكون 1400 جنيه بدلاً من 1200 جنيه، في حين أن الحد الأدنى للمعاش أصبح 910 جنيه والحد الأقصى 7520 جنيه<sup>17</sup>، وذلك قبل انخفاض قيمة الجنيه بنسبة 12.1% في مارس 2022<sup>18</sup>، وصلت في أبريل، بالتوازي مع شهر رمضان، إلى 14.9%<sup>19</sup>.

## الشكل 1 - مشروع 2022/2023 بالتقسيم الوظيفي



<sup>14</sup> "منظمات تدعو "النقد الدولي" لربط قرضه لمصر بضمانات حقوقية". دويتشه فيله. 2022. <<https://bit.ly/3PEVLR5>>  
<sup>15</sup> عادل، مدحت. "الإحصاء: 80% من واردات مصر من القمح من روسيا وأوكرانيا خلال 2021". اليوم السابع. 2022. <<https://bit.ly/3yWISHR>>

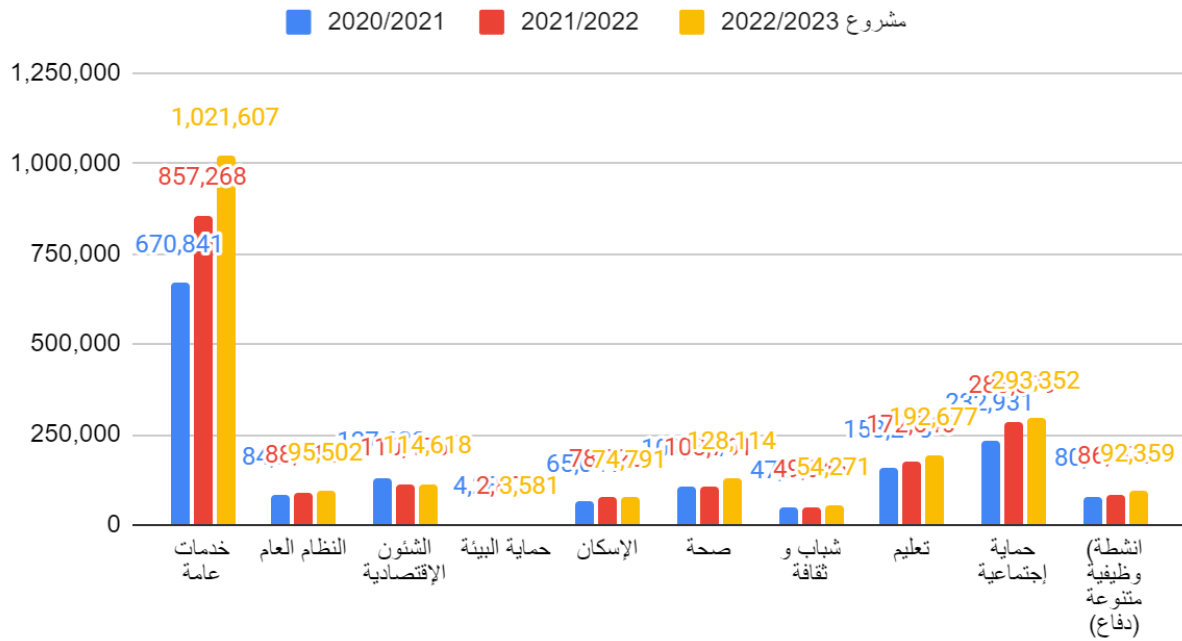
<sup>16</sup> "تداعيات الحرب في أوكرانيا تطال الخبز غير المدعم بمصر". انتربرايز. 2022. <<https://bit.ly/3thm3qD>>  
<sup>17</sup> هشام، أميرة. "الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني يصل 9400 جنيه بدءًا من شهر يناير 2022". بوابة الأهرام. 2022.

<<https://bit.ly/3Nx0727>>

<sup>18</sup> "رمضان 2022 .. موسم جديد بطعم الغلاء والحرب". دويتشه فيله. 2022. <<https://bit.ly/3PEXemF>>  
<sup>19</sup> حفزي، شيماء. "المركزي يتوقع ارتفاع التضخم "مؤقتًا" عن مستهدفات الربع الأخير من 2022" مصراوي. 2022. <<https://bit.ly/3wJqXyo>>



## الشكل 2 - المقارنة بين الموازنات السابقة ومشروع الموازنة - وظيفي



### ثانياً: التقسيم الاقتصادي للمصروفات

يتضمن باب الاستخدامات أوجه الصرف المختلفة، مقسمة إلى ثماني بنود وهي: ١- الأجور وتعويضات العاملين، ٢- شراء السلع والخدمات، ٣- الفوائد، ٤- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ٥- المصروفات الأخرى، ٦- شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"، ٧- حيازة الأصول المالية، ٨- سداد القروض.

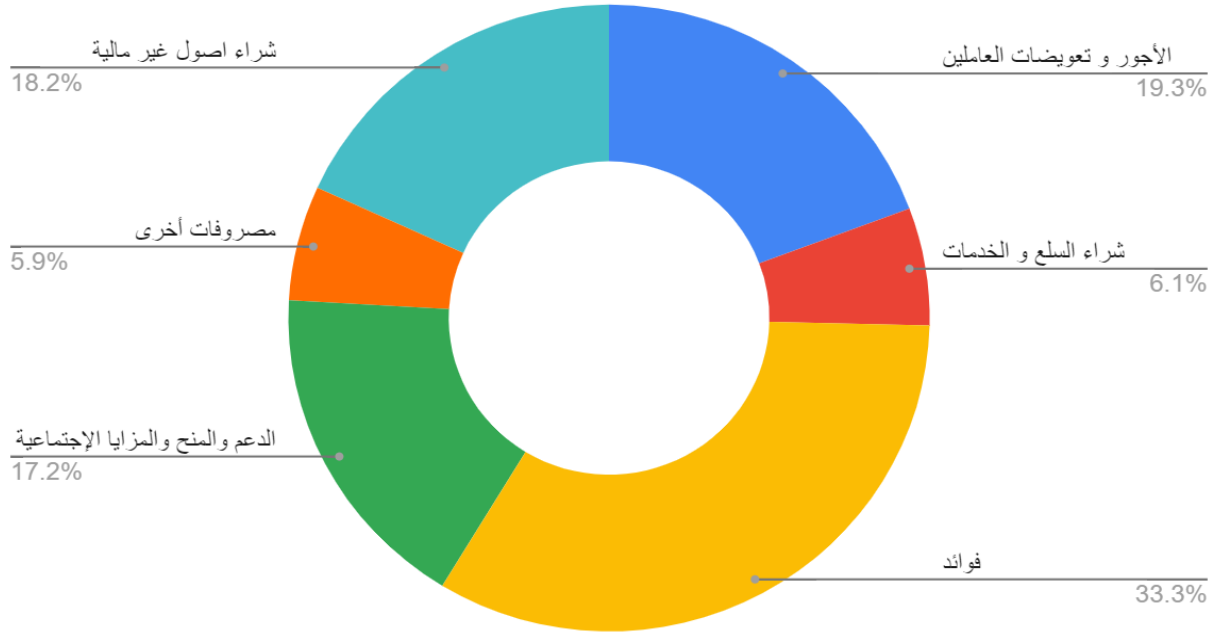
ويتناول هذا القسم البنود الستة الأولى تحت عنوان "المصروفات". وعند قياس التغيرات في التقسيم الاقتصادي، نجده محققاً نمواً اسمياً بمقدار 15.38%، وصل إلى 2.07 تريليون جنيه مصري مقارنة بموازنة العام الماضي 2021/2022، التي قدرت بمبلغ 1.79 تريليون جنيه، في حين أن المصروفات بحساب أثر التضخم قد حققت نمواً حقيقياً يصل إلى 2%.

وإذا نظرنا إلى بند شراء السلع والخدمات، نجده محققاً أكبر نسبة نمو اسمي بمقدار 32.28%، حتى وصلت مخصصاته إلى 125,6 مليار جنيه، وبذلك حقق نمواً فعلياً بنسبة 16.94%.

وعلى منوال السنين السابقة نفسه، نجد بند الفوائد مازال أكبر بنود المصروفات حجماً، فوزنه النسبي إلى إجمالي المصروفات يصل إلى 33.3%. بما يعني ذهاب الجزء الأكبر من المصروفات لسداد الفوائد، سواءً محلية أو خارجية. وبالنظر إلى بند الفوائد في موازنات العام الماضي، وعلى مدار الثلاث سنوات الماضية، نجده كان يحقق انكماشاً حقيقياً، وهذا مؤشر جيد يعزز الثقة في قدرة الحكومة على التحكم في أزمة الديون. ولكن جاء مشروع العام الجديد بزيادة لم يسبق لها مثيل، وصلت إلى 110.57 مليار جنيه فاقت العام الماضي. ووصل بند الفوائد 690,150 مليار جنيه، محققاً نمواً اسمياً بنسبة 19.08%، ونمواً

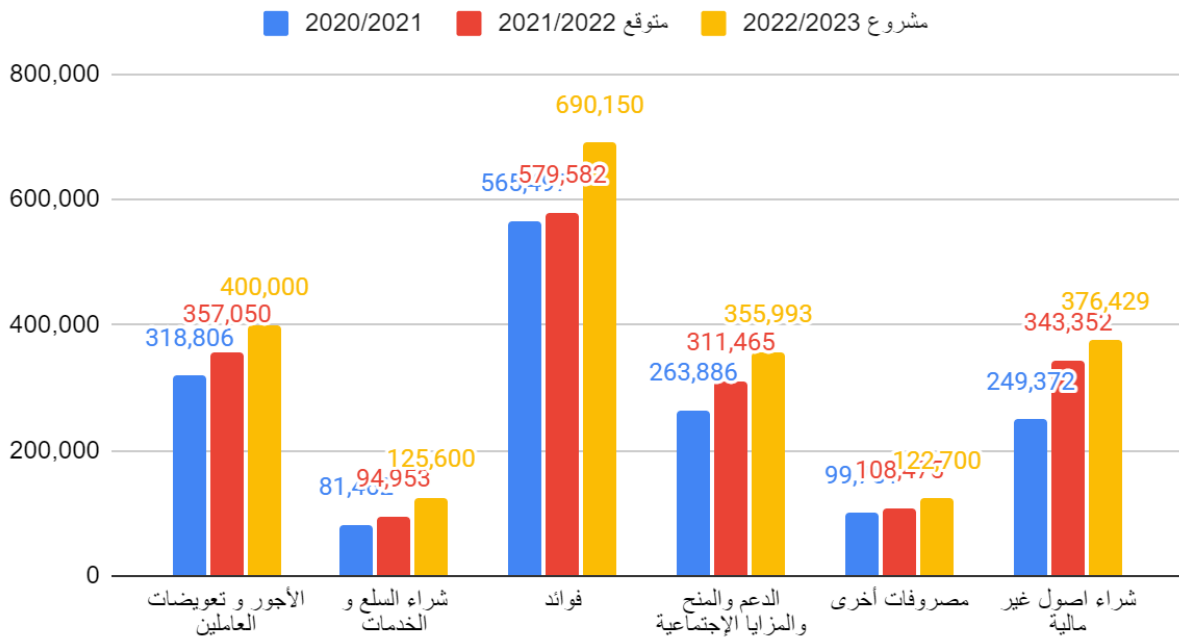
فعلياً بنسبة 5.27%. وبذلك ينعكس اتجاه الانكماش المستمر الذي شهده هذا الباب في السنوات الماضية.

### الشكل 3 - المصروفات بمشروع موازنة 2022/2023 بالتقسيم الاقتصادي

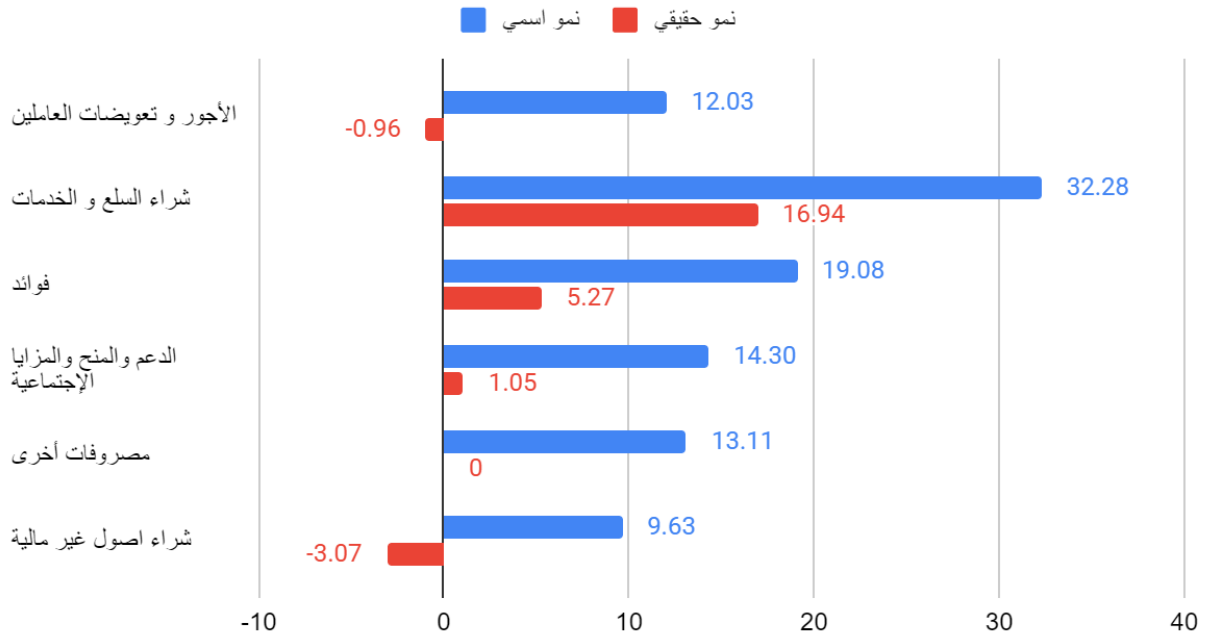


### شكل 4 - المقارنة بين مشروع الموازنة 2022/2023 والموازنات السابقة - اقتصادي

المقارنة بين مشروع الموازنة 2022/2023 والموازنات السابقة - اقتصادي



## الشكل 5 - نسب النمو الاسمي والحقيقي المتوقعة لموازنة 2022/2023

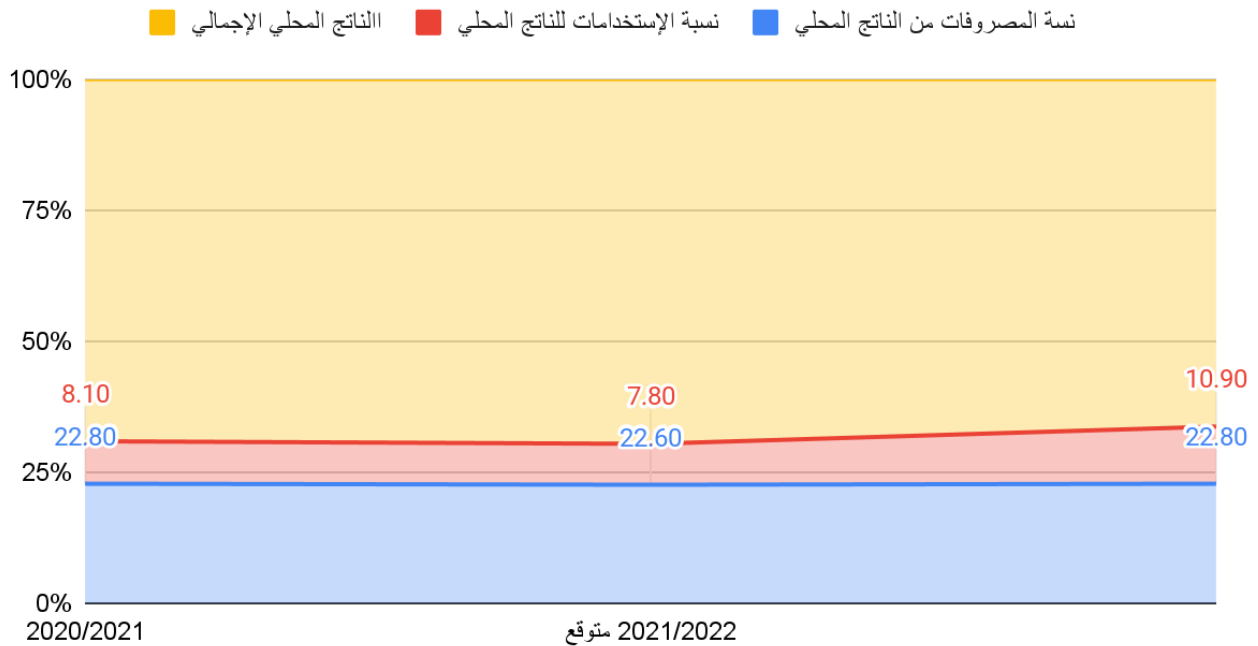


وبالنظر إلى بند الأجور والتعويضات، فقد حقق نموًا اسميًا بمقدار 12.03% بزيادة تقارب 43 مليار جنيه، ويمكن تفسيرها بالقرارات الأخيرة برفع الحكومة الحد الأدنى للأجور من 1200 جنيه مصري إلى 2400 في مارس 2021، والتعديل الأخير في يناير 2022، ليصل إلى 2700 وهو ما ينطبق على جميع العاملين بجمهورية مصر العربية، ويقدر عددهم 30 مليون شخص<sup>20</sup>. ولكن بحساب أثر التضخم، حقق البند انكماشًا حقيقيًا بنسبة 0.96%، رغم هذه الزيادة. ويدعو هذا للتساؤل حول ما إذا كانت الزيادة قادرة على مواجهة الموجة التضخمية التي تواجهها مصر حاليًا، والتي من المتوقع استمرارها بسبب الوضع الاقتصادي العالمي وأثر الحرب الروسية - الأوكرانية.

أما بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وبند المصرفوات الأخرى، فقد شهدا نموًا اسميًا بنسب قدرها 14.30% و 13.11% على التوالي، ونموًا حقيقيًا يصل إلى 1.05% و 0% تبعاً. ومن البنود المثيرة للاستغراب، بند حيازة الأصول غير المالية الذي حقق انكماشًا حقيقيًا، لأول مرة منذ موازنة العام المالي 2016/2017. إذ كان على مدار السنوات الماضية من أكبر الأبواب تحقيقاً لنمو اسمي وحقيقي. ودل هذا على تركيز واهتمام الحكومة بهذا البند، على الأخص سعياً لجذب الاستثمار. فكان يتصدر نسب النمو مقارنة ببنود المصرفوات الأخرى. لكن في موازنة العام المالي الجديد 2022/2023، حقق أكبر نسبة انكماش حقيقي بين جميع بنود المصرفوات، تصل إلى 3.07% بحساب أثر التضخم، رغم تحقيقه نموًا اسميًا يصل إلى 9.63%.

<sup>20</sup> عفيفي يوسف، " الحد الأدنى للأجور.. موعد تطبيق الزيادة الجديدة بالقطاعات العام والخاص"، مصراوي، 2022. <<https://bit.ly/3z29VND>>

## الشكل 6 - فعلي 2020/2021 , متوقع 2021/2022 , مشروع 2022/2023



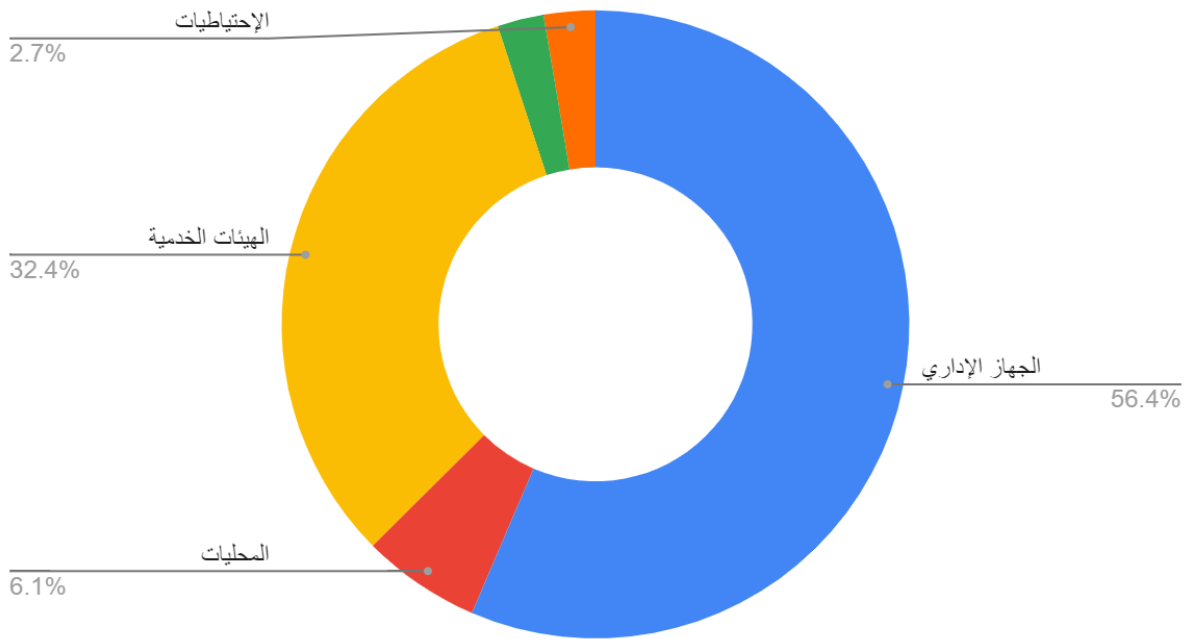
### حيازة الأصول غير المالية (الاستثمارات)

ومن عرضنا السابق للتغييرات التي طرأت على بند حيازة الأصول غير المالية (الاستثمارات)، نرى أننا أمام سابقة لم تحدث في مشاريع الموازنات الماضية. وعند معاينة بنود الاستثمارات، نجد أن كل البنود حققت انكماشاً حقيقياً ما عدا بند الآلات ومعدات ووسائل النقل، الذي حقق نمواً اسمياً بنسبة 22.52%، ونمواً حقيقياً بنسبة 8.32%. وكذلك حقق بند المباني والمنشآت نمواً اسمياً بنسبة 2.88%. ولكن عكس المعتاد، حقق انكماشاً حقيقياً يصل إلى 9.05%. وتعد تغييرات هذين البندين مؤشراً جيداً في توجيه الاستثمارات الحكومية. أما باقي بنود الاستثمارات فحققت جميعها انكماشاً حقيقياً، أعلى نسبها في بند الأصول الطبيعية ويشمل: شراء أراضي، وتمهيد واستصلاح أراضي، وأصول طبيعية أخرى، حيث حقق انكماشاً اسمياً مهولاً يقدر بنسبة 69.78%، وانكماشاً حقيقياً يصل إلى 73.28%.

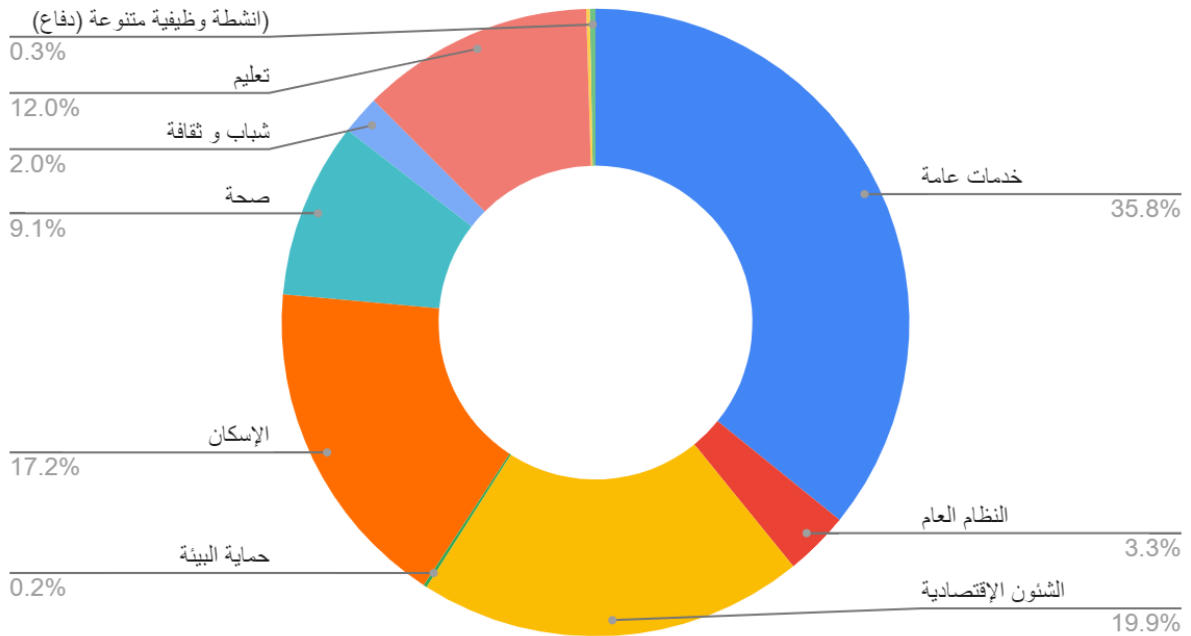
ومن الجدير بالذكر، أنه رغم مجهودات الحكومة للاهتمام بزيادة الاستثمار، لكنها لم تحقق الهدف الذي وضعت في مشاريع الموازنة. حيث خصص مشروع العام الماضي 2021/2022 358.1 مليار جنيه لبند الاستثمار، بينما كان المتوقع لنفس العام 343.35 مليار جنيه فقط في البيان المالي للعام الجديد. أي أن هناك فرق مقداره 15 مليار جنيه بين مشروع الموازنة والمتوقع للعام المالي نفسه 2021/2022. ولكن تحسن الفرق عن العام السابق، حيث كان يصل إلى 50 مليار جنيه في مشروع موازنة 2020/2021 والمتوقع للعام المالي نفسه.<sup>21</sup>

<sup>21</sup> توضيح الفرق بين مشروع الموازنة والمتوقع والفعلي في نهاية التقرير.

## الشكل 7 - تقسيم الاستثمارات علي افرع الحكومة المختلفة



## الشكل 8 - نسبة الاستثمارات تبعا للتقسيم الوظيفي



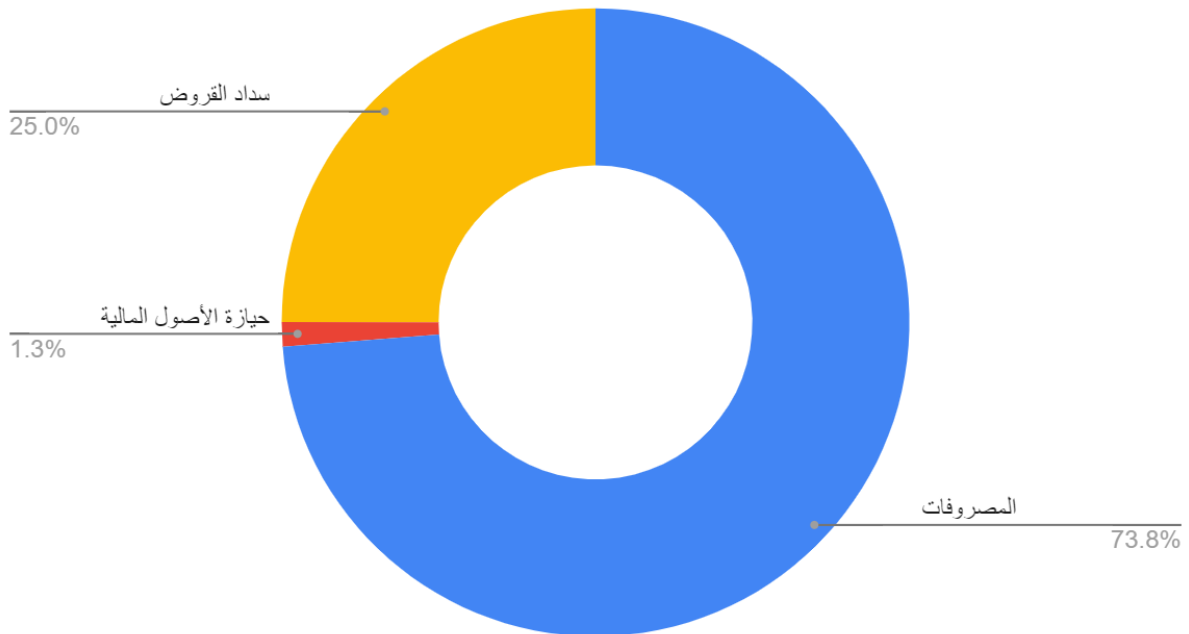
## ثالثاً: الصورة العامة للاستخدامات

بعد استعراض أهم التغيرات التي طرأت على بنود الاستثمار، تجدر الإشارة إلى أن المصروفات وحدها لاتغطي الإنفاق الحكومي كله، حيث لا ينضم بندي حيازة الأصول المالية وسداد القروض إلى المصروفات. ولكنهما بندان منفصلان تحت باب الاستخدامات، الذي يمثل كل أوجه الصرف الحكومي في مشروع الموازنة.

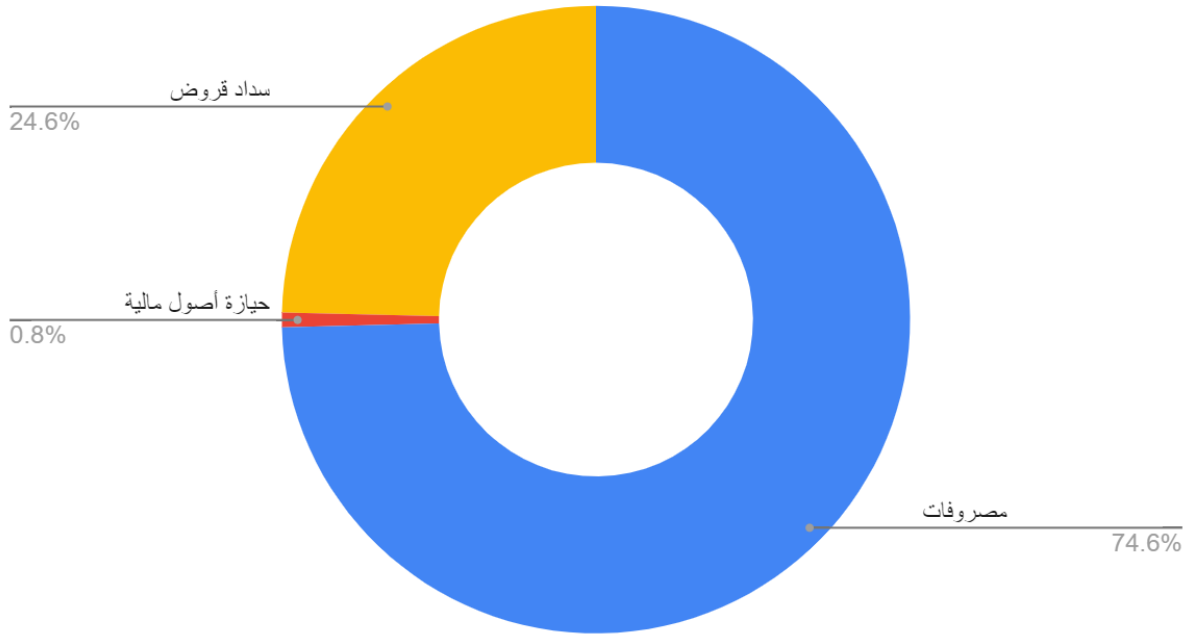
لا يزال بند سداد القروض أكبر بنود الاستخدامات حجماً، حيث يصل إلى 965,48 مليار جنيه، بزيادة مهولة قدرها 372.78 مليار جنيه، وذلك مقارنة بالمتوقع لمشروع موازنة العام الماضي، محققاً بذلك نمواً اسمياً بنسبة 62.89% ونمواً حقيقياً يصل إلى 44.01%.

وبالمثل زاد بند حيازة الأصول المالية ليصل إلى 29,95 مليار جنيه، محققاً نمواً اسمياً بمقدار 64.08%، ونمواً حقيقياً بنسبة 45.06%. لكن من المهم الإشارة إلى أن مشروع موازنة العام المالي الماضي خصص 30.29 مليار جنيه لهذا البند. ولكن بالنظر إلى المتوقع للعام ذاته (2021-2022) في موازنة العام المالي الجديد، حقق بالفعل 18.26 مليار جنيه فقط، أي أن هذا البند لم يحقق الهدف المرجو منه في الاستثمارات المالية. وبذلك تكون الحكومة فشلت في تحقيق الهدفين الخاصين بحيازة الأصول المالية وغير المالية. وفي نهاية التقرير، سنعرض شرحاً مفصلاً للمفاهيم المرتبطة بالموازنة متضمنة حيازة الأصول المالية.

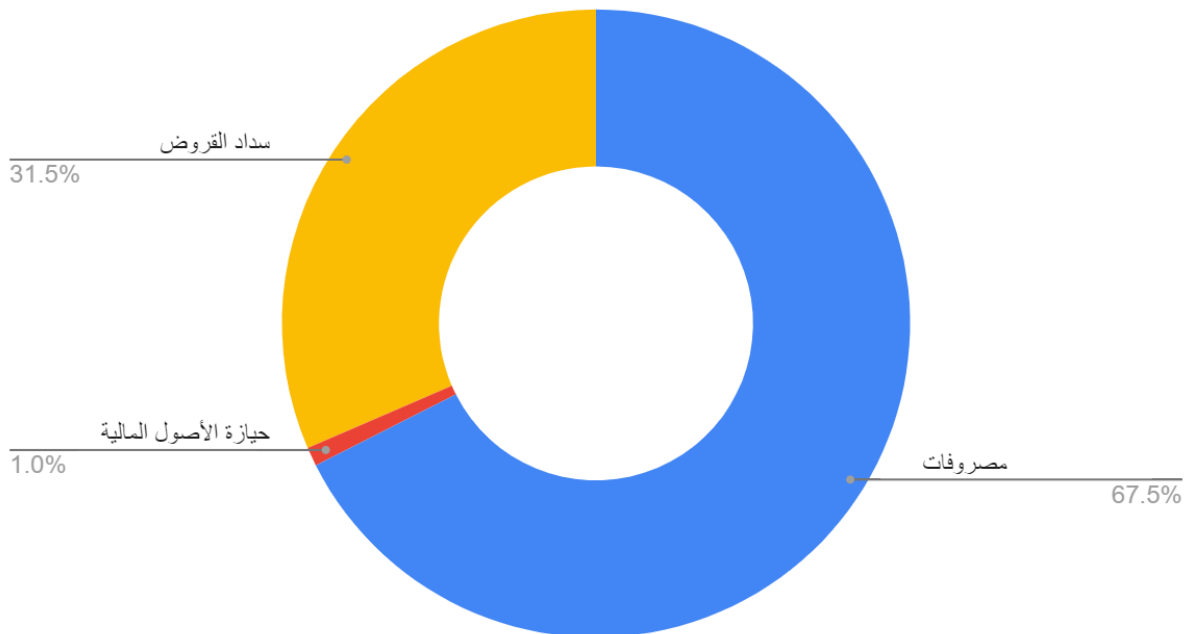
### الشكل 9 - استخدامات الانفاق العام 2021 - 2020



## الشكل 10 - استخدامات الانفاق العام 2021 / 2022 - متوقع



## الشكل 11 - استخدامات الانفاق العام 2022 / 2023 - مشروع



ويتكون باب خدمة الديون من بند الفوائد وبند سداد القروض، ويمثل ككل 53.95% من إجمالي الاستخدامات في مشروع الموازنة الجديد، وهو رقم لم يسبق له مثيل ومؤشر غير مباشر على فقدان التحكم في أزمة العجز الدائمة التي تواجهها الموازنة.

وهنا يجب النظر إلى تطور خدمة الديون خلال السنوات السابقة، وبالأخص بعد قرض صندوق النقد الدولي. وبعرض سريع مختصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي على أساسه حصلت الحكومة على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار. يستهدف البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية في ثلاث نقاط (مشاكل) أساسية، يطمح البرنامج بحلها إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وإصلاح العيوب. وهكذا يهدف إلى معالجة عجز ميزان المدفوعات (تقليص عجز الموازنة)، وتقليل تصاعد معدلات الدين العام، سواء المحلي أو الخارجي وتخفيف أعبائه، وحل مشكلة انخفاض النمو وارتفاع البطالة.<sup>22</sup>

وأكدت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الاتفاقية بأنها تعالج الخلل الذي يعاني منه الاقتصاد المصري، وبجانب الثلاث نقاط المستهدفة، ستحسن أسواق النقد الأجنبي، وتخلق فرص عمل للمرأة والشباب، وتدعم برنامج الحماية الاجتماعية.<sup>23</sup> وكان من ضمن الالتزامات التي أقرها البرنامج، إصلاح منظومة الصناعة والاستثمار في مصر بشكل عام والعمل على حل المشكلات التي تعوقها، والاستمرار في برنامج طرح الأصول العامة للاكتتاب العام وذلك على مدار الخمسة أعوام المقبلة.<sup>24</sup> إذا دققنا بالأرقام المعلن عنها في الموازنات السابقة نجد أن في حقيقة الأمر لم ينتج عن برنامج الإصلاح الاقتصادي الثمار التي كان يطمح إليها، سنتناول الآن الثلاث أهداف للبرنامج بالتفصيل وعرض النتائج.

## (1) تخفيض أعباء الديون

بالنظر إلى بندي سداد القروض والفوائد، الموضح في الشكل أدناه، ظلت خدمة الديون على مدار السنوات الماضية تحتل الجزء الأكبر من أوجه صرف الموازنة، باستثناء سنة 2017/2018 التي حققت 43.44% من إجمالي الاستخدامات، ووصلت سنة 2021/2022 إلى 47.65%. ورغم ذلك ظلت أكبر بنود الصرف، وإن انخفضت قليلاً مقارنة بباقي الأعوام الماضية، التي كانت تحقق فيها زيادة مستمرة. ووصلت إلى أكبر زيادة لها في مشروع موازنة العام المالي الجديد لتصل إلى 53.95% من إجمالي الاستخدامات. ومما يثير القلق تخصيص أكثر من نصف إجمالي الاستخدامات لخدمة الديون فقط. ويعد هذا أمراً مخيفاً بالفعل، أن يذهب أكثر من نصف موازنة الحكومة لخدمة الديون فقط .

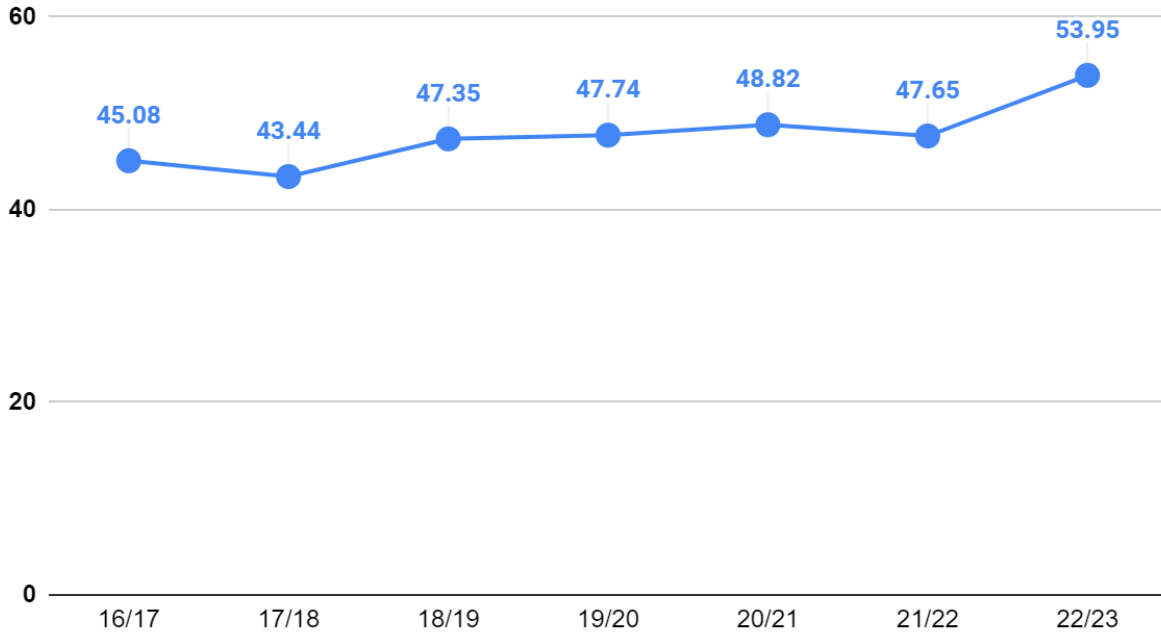
<sup>22</sup> العدس محمد، حمدي نشأت، هيبه منى، "نفرد بشروط قرض "النقد الدولي" .. رفع الدعم التدريجي عن الوقود.. طرح الأصول العامة للاكتتاب.. تخصيص 25 مليار جنيه لبرامج الحماية الاجتماعية.. تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية.. اعتماد قانون الإفلاس"، البوابة نيوز، 2017. < <https://bit.ly/38KHskZ> > .

<sup>23</sup> المصدر السابق.

<sup>24</sup> المصدر السابق.



## الشكل 12 - خدمة الديون كنسبة من الاستخدمات



والآن، تلجأ مصر إلى الاستدانة حتى تسدد الديون والفوائد المستحقة، الشيء الذي يحدث منذ فترة. لكن كان المستجد في ارتفاع نسبة خدمة الديون إلى أكثر من إجمالي أوجه الصرف في موازنة العام المالي الجديد، بالتوازي مع اقتراب العجز الفعلي من نسبة 50%. وتطلق صفة الديون الجيدة على تلك التي يمكنها توليد ربح في المستقبل، أو المستخدمة في مشاريع حيوية تدر عوائد وإيرادات تغطي تكاليف الاقتراض. لكن ما يحدث في الحقيقة أنها تقتصر الآن من أجل تسديد الديون المستحقة، الأمر الذي يضع الحكومة في حالة حرجة، ويضعنا في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها. فيكون الاقتراض غير مفيد، بل يزيد من ثقل الديون على الموازنة، والأثمان التي يجب على الأجيال القادمة أن تدفعها. وجدير بالذكر، أن الدين العام في اليونان عام 2015 صعد إلى 180% من الناتج المحلي الإجمالي اليوناني،<sup>25</sup> ومع ذلك لم تتخط خدمة الديون نسبة الـ 45%.<sup>26</sup>

## (2) تقليص العجز

وكان الهدف الثاني من البرنامج. ويمثل العجز الفرق بين ما تنفقه الدولة وبين الموارد المالية المتوفرة لها. وتعمل الدولة على تمويل هذا العجز بطرق عدة، مثل الاقتراض من مصادر خارجية أو داخلية، وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم. وهناك أنواع مختلفة من العجز، يعبر كل منها عن قدرة الدولة على تمويل إنفاقها. لكننا سنركز هنا على نوعين فقط من أنواع العجز، وهما العجز الكلي والعجز الفعلي. والعجز الكلي هو الفرق بين أول سبعة أبواب في الاستخدامات، وأول أربعة أبواب في الموارد. ويعتبر مؤشراً على قدرة موارد الدولة على تغطية نشاطاتها المختلفة. أما العجز الفعلي فهو العجز

<sup>25</sup> <<https://on.cfr.org/3NjTBw2>> "Greece's Debt 1974 - 2018", Council on Foreign Relations.

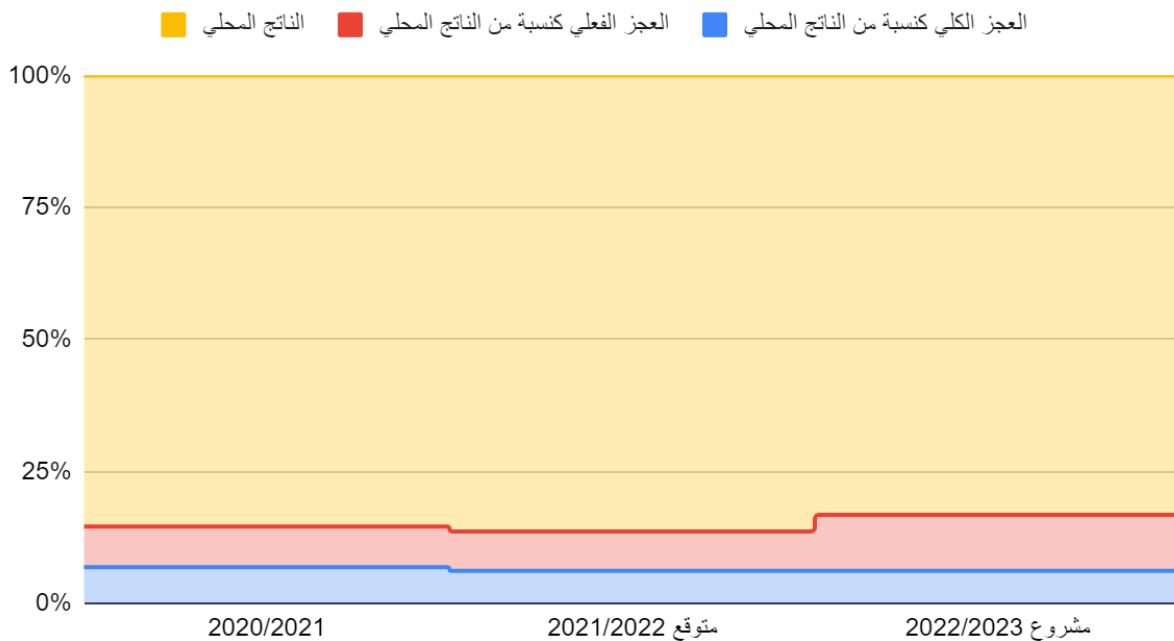
<sup>26</sup> Varoufakis, Yanis (2017), "Adults in the Room". pp. 167.

الكلي بالإضافة للباب الثامن من الاستخدامات، وهو سداد القروض. ويستخدم العجز الفعلي كمؤشر لإجمالي احتياجات الدولة الحقيقية.

تشهد موازنة العام المالي الجديد ارتفاعاً كبيراً في العجز، بعد أن شهد تراجعاً في موازنة العام الماضي. ووصل العجز الكلي إلى 558,15 مليار جنيه بزيادة تعادل 70.40 مليار جنيه مقارنة بمتوقع موازنة العام الماضي. إلا أن نسبته للنتائج المحلي انخفضت بمقدار ضئيل جداً لتصل إلى 6.14%. وانخفضت كذلك النسبة بالقياس لإجمالي الاستخدامات من 20.27% إلى 18.20%. وعلى نفس نمط السنوات السابقة، يشهد العجز الفعلي تغيرات مختلفة تماماً على جميع الأصعدة. إذ شهد العجز الفعلي زيادة كبيرة تصل إلى 443.18 مليار جنيه، وبالتبعية ارتفع العجز الكلي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي من 13.63% إلى 16.76%. وبالمثل ارتفعت نسبته إلى إجمالي الاستخدامات من 44.91 إلى 49.69%.

وتوضح الأرقام السابقة، أن أزمة العجز مازالت أهم المشاكل التي تواجه الموازنة العامة. وعلى مدار الثلاث سنوات السابقة، كان العجز الفعلي على عكس المستهدف في زيادة مستمرة سواء كنسبة من الناتج المحلي أو من إجمالي الاستخدامات. وهو ما يعني أن الهدف الثاني للبرنامج لم يتحقق، بل على النقيض وصل إلى أعلى معدلاته كنسبة من إجمالي الاستخدامات منذ المشروع المالي لعام 2016/2017، أي بعد قرض صندوق النقد الدولي. وفي حقيقة الأمر، تهدد أزمة العجز المستمرة الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث يصبح أكثر هشاشة تجاه الصدمات، وغير قادر على جذب الاستثمار الأجنبي كما تسعى الحكومة.

### الشكل 13 - فعلي 2020/2021 , متوقع 2021/2022 , مشروع 2022/2023



وبالنسبة لوضع مصر في التصنيف الائتماني، أبقى مؤسسة ستاندرد آند بورز (S&P) على درجة تصنيف (B)، وصنفت مؤسسة فييتش (Fitch) و موديز (Moody's) مصر بدرجة<sup>27</sup>. (B+, B2) وغيرت موديز المنظور المستقبلي لمصر من مستقر إلى سلبي<sup>28</sup>. وتجدر الإشارة إلى "أن مصر قد انضمت مؤخراً - إعتباراً من نهاية يناير 2022 - إلى مؤشر (جي. بي. مورجان) للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة. وعلى أثر ذلك ستضخ الحكومة مليار دولار استثمارات إضافية جديدة داخل سوق الأوراق المالية الحكومية من أذون وسندات، وذلك كجزء من حزمة الإجراءات المُتخذة للإصلاحات الاقتصادية."<sup>29</sup>

و"يعني التصنيف الائتماني تقديراً تجريه وكالات متخصصة لجدارة مؤسسات أو دول، للحصول على قروض، بناءً على معايير مالية واقتصادية وسياسية تتعلق بـ«الاستقرار السياسي» في الأساس. فكلما تحسن التصنيف تحسنت شروط الاقتراض، والعكس صحيح."<sup>30</sup> وفي النهاية، لا يمثل إلا مؤشراً إلى قدرة الدائنين على السداد. ويأتي التخوف من هبوط المؤشرات، حيي قد يؤدي إلى استمرار إجمام المستثمرين، على عكس رغبة الحكومة، في إطار سعيها لتشجيع الاستثمار الخاص، خصوصاً الاستثمار الأجنبي.

### (3) معالجة البطالة ودعم برامج الحماية الاجتماعية

بناء على توصيات صندوق النقد الدولي، شرعت الحكومة المصرية في فرض حزمة من الإجراءات التقشفية، محاولة منها لتخفيف أعباء الموازنة، وخفض العجز المستمر الذي تعاني منه. وبدأت بالتحريز التدريجي لأسعار الطاقة، فرفعت الدعم بالكامل عن الوقود والكهرباء، بالإضافة أشكال أخرى من رفع الدعم وإجراءات تقشفية مثل زيادة سعر تذاكر المترو وغيرها من السياسات المماثلة. وكان التغيير في منظومة الدعم يأتي تحت ذريعة أن الدعم يذهب لغير مستحقه. وبدأت حملة "تقديم الدعم لمستحقه"، والتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المشروط المباشر لمحتاجيه. ويعتبر برنامج تكافل وكرامة من أشهر الأمثلة.

ولكن بالنظر إلى معدلات الفقر و أعداد الفقراء في مصر، نجد معدل الفقر في عام 2015، أي قبل قرض صندوق النقد الدولي، يصل 27.8%<sup>31</sup>، أي 24.73 مليون مواطن مصري. وارتفع معدل الفقر في عام 2017/2018 إلى 32.5%<sup>32</sup>، بما يعادل 31.57 مليون مواطن مصري تحت خط الفقر. ورغم انخفاض المعدل في بحث الدخل والإنفاق الذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ليصل إلى 29.7%<sup>33</sup>، المرة الأولى التي ينخفض فيها من عشرون عاماً، إلا أن بحساب أعداد السكان تحت خط الفقر نجد أن هناك 29.88

<sup>27</sup> البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/2023، ص 8.

<sup>28</sup> <<https://bit.ly/3t9X7kv>>. Egypt Today, 2022. "Moody's changes its outlook of Egypt to negative from stable".

<sup>29</sup> المصدر السابق.

<sup>30</sup> كساب، بيسان. "الحماية الاجتماعية في <موازنة كورونا الثانية>". مدى مصر، أبريل 2021. <<https://bit.ly/3A9fKH0>>.

<sup>31</sup> أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق 2020/2019، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ص 49.

<sup>32</sup> المصدر السابق. تنويه أن البحث المستخدم يغطي 9 أشهر فقط ولم يغطي آثار فيروس كورونا.

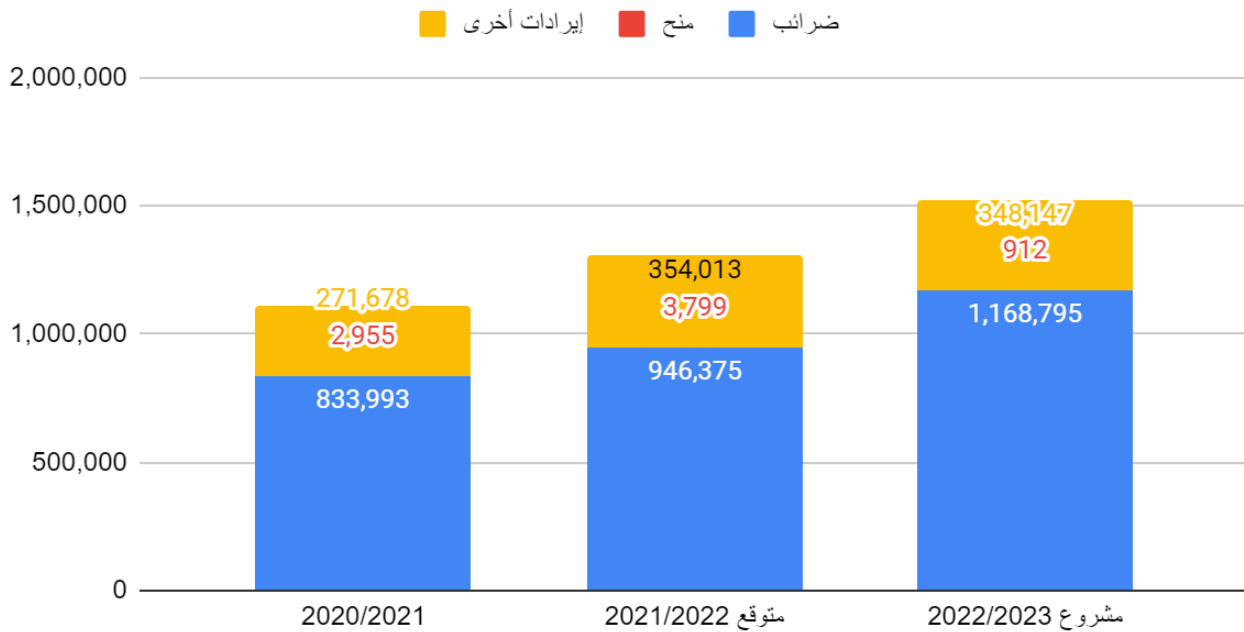
<sup>33</sup> المصدر السابق.

مليون مواطن تحت خط الفقر. أي أنه منذ عام 2015 حتى الآن، زاد عدد الفقراء في مصر 5.15 مليون مواطن تقريباً، حتى بعد الانخفاض الأخير. وهو دلالة أخرى على فشل سياسات صندوق النقد الدولي

## رابعاً: التقسيم الاقتصادي للإيرادات

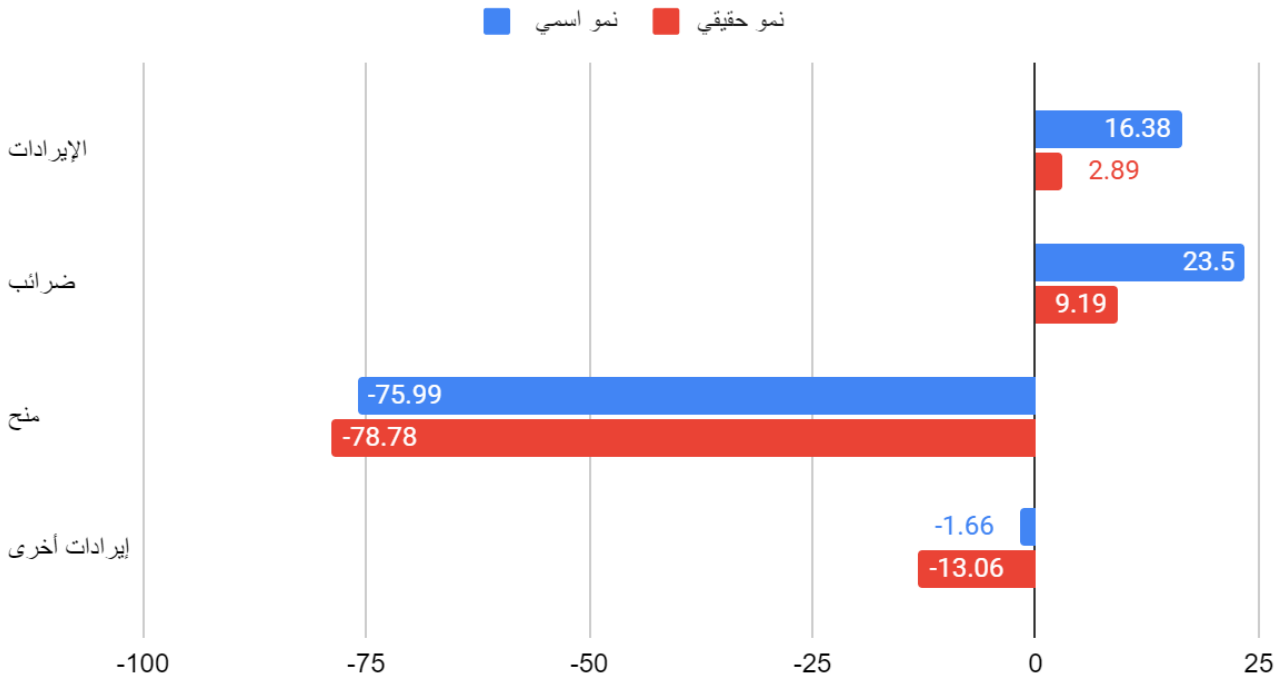
ازدادت الإيرادات في موازنة العام المالي الجديد لتبلغ 1,517,8 مليار جنيه ( 1.518 تريليون جنيه مصري)، بزيادة قدرها 213,67 مليار جنيه، مقارنة بالمبلغ المتوقع للعام الماضي، الذي وصل إلى 1,304,18 مليار جنيه، محققاً بذلك نمواً اسمياً بنسبة 16.38%، ونمواً فعلياً بمقدار 2.89%. واستمر بند المنح في الانخفاض ليصل إلى 912 مليون جنيه، من 3,799 مليار جنيه في متوقع موازنة العام الماضي، بفارق يبلغ 2.89 مليار جنيه. فيحقق انكماشاً اسمياً يصل إلى 75.99%، وانكماشاً حقيقياً بنسبة 78.78%.

### الشكل 14 - التوزيع الاقتصادي للإيرادات بين موازنة 2020/2021 ، والمتوقع 2021/2022 والمشروع 2022/2023



أما بند الإيرادات الأخرى، فحقق انكماشاً اسمياً بمقدار 1.66%، وانكماشاً حقيقياً وصل إلى 13.06%، ليبليغ 348,15 مليار جنيه.

## الشكل 15 - المقارنة بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي للإيرادات 2022/2023



### الإيرادات الضريبية

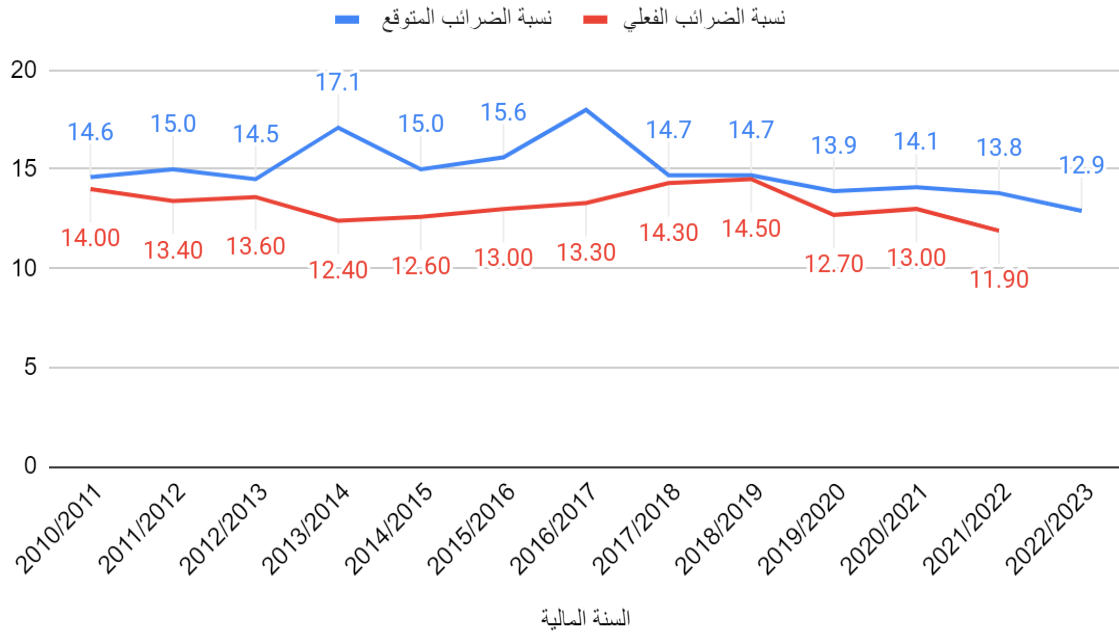
كالعادة، مثلت الإيرادات الضريبية الحصة الأكبر في إجمالي الإيرادات بمبلغ 1,168,795 مليار جنيه. إذا تشكل 77% من إجمالي الإيرادات في مشروع موازنة العام المالي الجديد، محققة نموًا اسميًا يصل إلى 23.50%، ونموًا حقيقيًا بمقدار 9.19%. وما تزال مصر معتمدة بشكل أساسي على الضرائب. ورغم ذلك، على مدار العشر سنوات السابقة، لم تحقق المطلوب في أي من مشاريع موازنات السنوات السابقة. ولكن انخفاض نسب الضرائب المتوقعة كنسبة من الناتج المحلي عن 13%، يضعنا في خوف من تصور حجم إيرادات السنة المقبلة، ومدى قابلية تحقيق المبلغ المكتوب في الموازنة، حيث الاعتماد الأكبر في الإيرادات على الضرائب. ويعد سقوط الإيرادات الضريبية تحت حاجز 13% سابقة لم تحدث في العشر سنوات الأخيرة. إذ يمثل حاجز 13% الحد الأدنى في الشريحة التي تنتمي إليها مصر. بينما يكون 25% المعدل الأمثل للدول المتوسطة المنخفضة مثل مصر، ومتوقع الدول الفقيرة 15%، و يعني ذلك انخفاضًا في الجهد الضريبي.<sup>34</sup>

وبالنظر لبنود الضرائب، مثلت الضرائب المباشرة 46.48% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وتتكون من الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية، وقدرت بمبلغ 428,79 مليار جنيه، محققة نموًا اسميًا يصل إلى 15.79%، ونموًا حقيقيًا بنسبة 2.37%. بالإضافة إلى الضرائب على الممتلكات، وحققت نموًا اسميًا بمقدار 29.66%، ونموًا حقيقيًا يصل إلى 14.63%. وبالنسبة للضرائب غير المباشرة، فمثلت 53.52%. وتتكون من ضرائب على السلع والخدمات، وضرائب التجارة الدولية، وضرائب أخرى، وحققت جميعًا

Bharali, Ipachita and Gill, Indermit, "Measuring the Gap between ability and effort in domestic revenue mobilization", *Bookings*,<sup>34</sup> 2019. < <https://brook.gs/38Zxz2N> >.

نموًا اسميًا وحقيقيًا، ما عدا ضرائب التجارة الدولية التي حققت نموًا اسميًا يقدر بـ 8.53%، ولكن بحساب أثر التضخم، حققت انكماشًا حقيقيًا بنسبة 4.05%<sup>35</sup> ويعد تحصيل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية من الضرائب غير المباشرة مؤشرًا غير جيدًا على نظام العدالة الضريبية في مصر، وعلى مدى استدامة هذه الموارد.

## الشكل 16 - نسبة ضرائب من الناتج المحلي الإجمالي - المتوقع

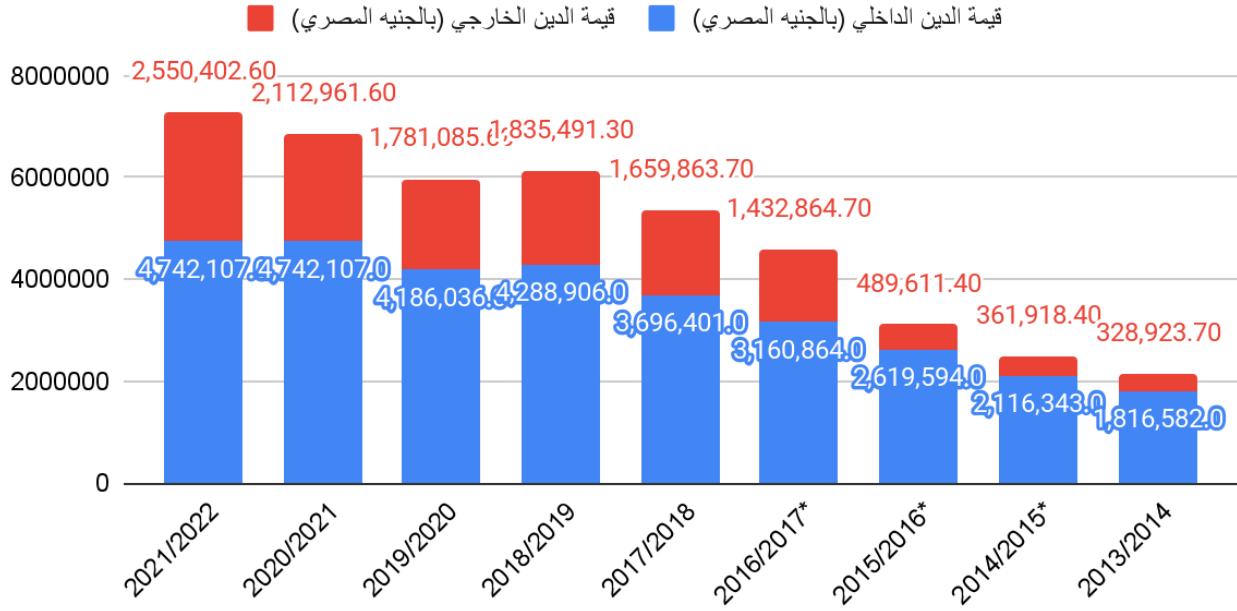


## خامساً: الدين العام

وتجدر الإشارة إلى أن آخر بيانات محدثة ومتاحة هي 2022/2021، وذلك لعدم توافر بيانات محدثة عن واقع الديون الداخلية والخارجية في بيانات الموازنة أو النشرة الشهرية ووثائق البنك المركزي. وبحسب تلك البيانات نجد أن الدين الخارجي بلغ 2.55 تريليون جنيه ممثلاً 32.18% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما وصل الدين المحلي إلى 4.74 تريليون جنيه، محققاً بذلك 59.84% من الناتج المحلي الإجمالي. مما يعني أن الدين العام المقدر بمبلغ 7.29 تريليون جنيه، عند مقارنته بالناتج المحلي المقدر بمبلغ 7.93 تريليون جنيه، ستكون نسبة المديونية للناتج المحلي الإجمالي 92.02%<sup>36</sup>.

<sup>35</sup> البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023/2022، ص 22-23.  
<sup>36</sup> النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، العدد 300، 2022، ص 95.

## الشكل 17 - مقارنة بين قيمة الدين الداخلي (بالجنيه المصري) وقيمة الدين الخارجي (بالجنيه المصري)



## الخاتمة

نرى من المهم الإشارة إلى وثيقة سياسة ملكية الدولة. وتمثل "خريطة تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي وسياسة ملكية الدولة للشركات العامة"<sup>37</sup>. وليست وثيقة جديدة، بل تأكيداً على توجهه سابق، يتلخص في طرح الشركات العامة لمشاركة القطاع الخاص، ويحدث ذلك منذ مدة. وتقوم على ثلاثة توجهات: تخارج بالكامل خلال ثلاث سنوات - الإبقاء مع تثبيت/ تخفيض الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص) - وباستثناء الحالة الأولى التي تنص على الانسحاب بشكل صريح، تسمح الحالتين الأخيرتين بالمشاركة مع القطاع الخاص، لكن كيفية وحجم المشاركة غير واضحاً. ومن ضمن نقاط منهجية تحديد الأصول المملوكة للدولة، نقطتان يجب تسليط الضوء عليهما وهما؛ 1- "تخارج الدولة من الصناعات/ القطاعات المشبع سوقها، ولا تحتاج إلى دعم الدولة. 2- مستوى ربحية الأصول المملوكة. وهنا يتبادر للذهن التساؤل حول المعايير والشروط التي سيتم تحديد ما إذا كان السوق المذكور مشبع أم لا. وبالقاء نظرة سريعة على القطاعات، نجد تخارجاً في بعض الأنشطة، مثل قطاعات الزراعة والنقل والمياه، والسماح بمشاركة القطاع الخاص في أنشطة مثل التعليم.

وتعد شراكة القطاع العام مع الخاص توجهاً قديماً، بل ومن أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي. حيث تشمل الالتزامات التي أقرها البرنامج إصلاح منظومة الصناعة والاستثمار في مصر بشكل عام، والعمل على حل المشكلات التي تعوقها، والاستمرار في برنامج طرح الأصول العامة للاكتتاب العام، وذلك على مدار خمسة أعوام مقبلة.<sup>38</sup> وفي هذا ترجمة للتوجه النيوليبرالي الذي يرى مثل في هذه الإجراءات تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة النمو وجذب الاستثمار. وبالنسبة للنيوليبرالية، تعرقل تدخلات الحكومة التنافسية التي تضمن كفاءة الأسواق. ولذلك يجب ترك الأسواق تدير نفسها واقتصر دور الحكومات على تنظيم العملية فقط. ويهدف ذلك إلى التخارج الذي تسعى الحكومة إليه، طبقاً للوثيقة. كما تشيد به المؤسسات المالية الدولية ذات التوجه النيوليبرالي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، التي تحث الحكومات على الانسحاب من القطاعات العامة والمملوكة للدولة، وفرض سياسات تقيس. إذ يؤدي وجود الدولة في تلك القطاعات - في رأيهم - إلى تحمل أعباء مادية ومسؤوليات يصعب عليها الوفاء بها. ويضمن هذا الانسحاب تحرير السوق من أي قيود، ويحصر دور الدولة في كونها منظماً فقط. وبتطبيق هذه السياسات، تستطيع الدول الخروج من الأزمات، وتجنب أعباء الديون، والحد من الخسائر التي تكبدها. ويعني هذا خصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة وتركها للقطاع الخاص لإدارتها والاستثمار فيها. وبذلك تكفل التنافسية التي تضمن بالتأكيد الكفاءة. وبذلك يمكن تلخيص الإصلاحات التي تسعى إليها هذه المؤسسات في ترسيخ مبادئ السوق الحر، والتحرر من أي قيود قد تقع على رأس المال.

وتأتي هذه الوثيقة وسط مداولات بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي للحصول على قرض آخر غير معلوم الشروط، حتى الآن. ولكن يمكننا توقع أنها على نفس النهج النيوليبرالي للصندوق. ولذلك يمكن اعتبار هذه الوثيقة بياناً رسمياً يفصح عن الالتزام بتطبيق خطى السياسات النيوليبرالية

<sup>37</sup> وثيقة سياسة ملكية الدولة، ص 4.

<sup>38</sup> العدس، حمدي، هبة.





لصندوق النقد الدولي. وكما أوضحنا سابقاً، رغم الآمال والطموحات، إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يحقق المُراد منه في حقيقة الأمر. وهو ما يثير التساؤل حول جدوى الحصول على قرض جديد تحت هذه الشروط، وسيكون في أغلب الأمر بنفس التوجه والسياسات القديمة، التي تستدعي مزيداً من التقشف والخصخصة، 30% في أوضاع اقتصادية هشة، مما يجعلها أكثر تأثراً بأي تغييرات اقتصادية، حتى وإن كانت طفيفة

يسعى القطاع الخاص دائماً وابتداءً إلى الربح. ولذلك عند مشاركته مع الحكومة في شركات القطاع العام، سيقع الاختيار على الشركات المربحة التي تجلب مكاسب أكيدة متزايدة خلال السنين. وقد يؤدي هذا الأمر إلى تسريح بعض العمالة، بحجة أنها عمالة زائدة. مما يقود بدوره إلى سلسلة من النتائج مثل زيادة ارتفاع معدل البطالة ومعدل الفقر، مع وجود 30 مليون تحت خط الفقر، و30 مليون آخرين في أوضاع اقتصادية هشة.

سعت الحكومة خلال السنوات الماضية إلى الربح السريع، وذلك من خلال شراكة القطاع الخاص سواء بنسب أو من خلال خصخصة الشركات. بينما لو خصص جزءاً من الأرباح السنوية لتحديث التكنولوجيا المستخدمة في تلك الشركات والمصانع، لجنت أضعاف ما ستحصل عليه الحكومة من مشاركة القطاع الخاص على المدى الطويل. الاتجاه الذي يجب تبنيه الآن حفاظاً على شركات القطاع العام.

## مفاهيم تتعلق بالميزانية

- مشروع الميزانية
  - هو المقترح المالي للعام المالي الجديد ويتم اعتماده كمشروع بعد تقديمه للبرلمان وموافقة عليه. ويتناول كل البيانات المالية الخاصة بالحكومة مثل المصروفات والإيرادات.. إلخ.
- المتوقع
  - التغيير المتوقع على مشروع الميزانية، وعادة ما يقدم في مشروع ميزانية العام المقبل، بعد أن يتم حساب ما جد وأثر على المشروع المعتمد في العام السابق.
- الفعلي
  - هو ما تم تحصيله وصرفه بالفعل خلال السنة المالية. وعادة ما يصدر في مشروع الميزانية الجديد بعد عامين من اعتماده كمشروع ميزانية.
- الناتج المحلي الإجمالي
  - يحسب النشاط الاقتصادي الكلي داخل إقليم الدولة، حركة الأموال كلها داخل إقليمها، سواء كانت في قطاع عام أو خاص أو أعمال عام. ولا يمكن حسابها بدقة تامة، فهو في النهاية رقم مقدر.
  - الناتج المحلي = الاستهلاك الخاص (الإنفاق الاستهلاكي) + إجمالي الاستثمارات + الإنفاق الحكومي (نفقات) + صافي الصادرات (إجمالي الصادرات - إجمالي الواردات).
- الدخل القومي الإجمالي
  - إجمالي النشاط الاقتصادي للمصريين داخل وخارج الدولة، مع استبعاد الأجانب والشركات الأجنبية العاملة داخل إقليم الدولة.
- الناتج المحلي للفرد الواحد
  - هو نصيب كل فرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل ناتج قسمة الناتج المحلي على تعداد السكان داخل الدولة.
  - لا يعبر عن نصيب الفرد حيث أن هناك فجوة كبيرة في مصر بين الطبقة العليا والوسطى والمهمشين.
- نمو إسمي
  - هو الزيادة النقدية من سنة لسنة.



- نمو فعلي أو حقيقي
  - هو النمو بحساب مؤشر التضخم.
- التضخم:
  - هو إنخفاض قيمة العملة، وعليه تزداد الأسعار وتقل القدرة الشرائية.
- الانكماش:
  - هو انخفاض الأسعار وزيادة القدرة الشرائية، مع ثبات معدل الإنتاج، ينتج عن تشبع في الأسواق.
- العجز
  - هو الفرق بين ما يتم صرفه وما يتم التحصل عليه.
- العجز الكلي
  - الفرق بين أول سبعة أبواب في الاستخدامات وأول أربع أبواب في الموارد. وهو مؤشر على قدرة موارد الدولة على تغطية نشاطاتها المختلفة.
- العجز الفعلي
  - هو العجز الكلي بالإضافة إلى الباب الثامن، أي سداد القروض، ويستخدم العجز الفعلي كمؤشر لإجمالي احتياجات الدولة الحقيقية.
- تمويل العجز
  - يمكن تمويل العجز بطرق عدة، مثل الاقتراض من مصادر خارجية أو داخلية، أو إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.
- خدمة الديون:
  - بند سداد الديون مضاف إليه بند الفوائد، أي مجمل مصاريف الديون التي يتم تسديدها نقدياً.
- الدين المحلي
  - الديون المُصدّره بالعملة المحلية.
- أصول غير مالية
  - هو أي مورد مادي (لها وجود مادي) مثال على ذلك العقارات، ماكينات التصنيع، الذهب، أجهزة المنزل مثل الثلاجة.

- أصول مالية
  - موارد غير مادية (نقدية) مثل الأذون والسندات والأسهم.
- الأذون
  - هي أداة دين حكومية. وتعتبر من الأوراق المالية قصيرة الأجل، بمعنى أن الحكومة تبيعها وتحصل على سعر شرائها على الفور. و عادة ما تتراوح فترة تسديدها ما بين 3 أشهر إلى سنة وقد تصل في بعض الأحيان لثلاث سنوات، بنسبة فوائد ثابتة يتم سدادها عند انتهاء المدة.
- السندات
  - وهي أداة دين حكومية طويلة الأجل. عادة ما تتراوح بين 10 سنوات إلى 30 سنة، بنسبة فوائد ثابتة تحصل كل 6 أشهر حتى تسدد قيمتها كاملة.
- مكونات الضرائب :
  1. تضم كل أشكال الضرائب المباشرة وهي:
    - a. ضريبة على دخل الأشخاص
    - b. ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
    - c. ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة
    - d. ضريبة الدمغة
    - e. بند باقي الضرائب (ضريبة التضامن الاجتماعي+ الضرائب على الأذون والسندات+ضرائب الأرباح الرأسمالية+أخرى)
    - f. ضرائب الممتلكات
  2. الضرائب غير المباشرة
    - a. ضريبة القيمة المضافة
    - b. الضريبة الجمركية
    - c. الضرائب الأخرى
- الطاقة الضريبية
  - النسبة بين الضرائب المتوقعة و الناتج المحلي الإجمالي.
- العبء الضريبي:
  - هو مجمع الضرائب التي يدفعها المجتمع.
- الجهد الضريبي:
  - النسبة بين ما يتم جمعه بالفعل من ضرائب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.



- الأرباح الرأسمالية
  - هي الأرباح الناتجة عن بيع أصول مالية أو غير مالية.
- رؤوس الأموال المنقولة
  - التدفق النقدي للمستثمرين، الذي يتم تداوله ونقله من دولة لأخرى لتحقيق ربح قصير المدى.
- التقسيم الاقتصادي:
  - تصنيف المصروفات على أساس صفتها الاقتصادية التي تقوم بها سواء شراء سلع وخدمات إلخ.
- التقسيم الوظيفي:
  - تصنيف المصروفات على أساس تحديد الموارد التي تغطي كل وظيفة بعينها من وظائف الدولة.

ما يتضمنه كل باب من التقسيم الوظيفي للمصروفات:
- الخدمات العامة
  - يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، والخدمات العامة، و البحوث الأساسية، والبحاث والتطوير في مجال الخدمات العامة، وخدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر، ومعاملات الدين العام، وتحويلات ذات طبيعة عامة.
- قطاع الدفاع والأمن القومي
  - يتضمن خدمات الأمن والدفاع، والدفاع المدني وخطط الطوارئ، والبحاث والتطوير في مجال الدفاع.
- قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة
  - يتضمن خدمات الشرطة والسجون، والحماية ضد الحريق، والمحاكم، والبحاث والتطوير في مجال النظام العام وشئون السلامة العامة.
- قطاع الشئون الاقتصادية
  - يتضمن إدارة الشئون الاقتصادية والتجارية، وشؤون العمالة الشاملة، والزراعة والري، والإنتاج الحيواني والصيد، والوقود والطاقة، والتعدين والصناعة، والنقل، والاتصالات، والسياحة، و البحوث والتطوير في مجال الشئون الاقتصادية.



- قطاع حماية البيئة
  - يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، وتصريف الصرف الصحي، ومعالجة التلوث، والبحوث والتطوير في مجال حماية البيئة.
- قطاع الإسكان والمرافق العامة
  - يتضمن تنمية الإسكان، وإدارة شئون الإسكان، والتنمية المجتمعية، وإمدادات المياه، وتصريف الصرف الصحي، وإنارة الشوارع، والبحوث والتطوير في مجال الإسكان والمرافق.
  -
- قطاع الصحة
  - يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، وخدمات المستشفيات المتخصصة، وخدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، وخدمات الصحة العامة، والبحوث والتطوير في مجال الشئون الصحية.
- قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية
  - يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، والخدمات الثقافية، والخدمات الإذاعية والنشر، والخدمات الدينية، والبحوث والتطوير في مجال الشباب والثقافة والدين.
- قطاع التعليم
  - يتضمن التعليم قبل الجامعي بكافة مراحل، والتعليم العالي، والتعليم غير المحدد بمستوى، وخدمات مساعدة التعليم، والبحوث والتطوير في مجال التعليم.

## البيبلوغرافيا المصادر العربية

... رؤية مصر 2030. > <https://bit.ly/3wLqivv>

... وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. > <https://bit.ly/38J83Pd>

... (2022). البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023/2022، ص.8.

... (2022). النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري. العدد 300. ص.95.

... (2022). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق 2020/2019، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ص.49.

... (2022). "تداعيات الحرب في أوكرانيا تطال الخبز غير المدعم بمصر". انتربرايز.

> <https://bit.ly/3thm3qD>

... (2022). "نقابة الأطباء تخاطب وزير المالية بمشكلة انتقاص مستحقات أطباء الإمتياز". النقابة

العامة لأطباء مصر. > <https://bit.ly/3PDltfa>

... (2022). "نقابة الأطباء تدق ناقوس الخطر". النقابة العامة لأطباء مصر. > <https://bit.ly/3PFgQSR>

... (2022). "رمضان 2022 .. موسم جديد بطعم الغلاء والحرب". دويتشه فيله.

> <https://bit.ly/3PEXemF>

... (2022). "منظمات تدعو "النقد الدولي" لربط قرضه لمصر بضمانات حقوقية". دويتشه فيله.

> <https://bit.ly/3PEVLR5>

العدس، محمد وحلمي، نشأت وهيبه، منى (2017). "نفرد بشروط قرض "النقد الدولي".. رفع الدعم

التدريجي عن الوقود.. طرح الأصول العامة للاكتتاب.. تخصيص 25 مليار جنيه لبرامج الحماية

الاجتماعية.. تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية.. اعتماد قانون الإفلاس"، البوابة نيوز.

> <https://bit.ly/38KHskZ>

كساب، بيسان (2021). "الحماية الاجتماعية في <موازنة كورونا الثانية>"، مدى مصر .

> <https://bit.ly/3A9fKH0>

جمعة، أحمد (2022). "أرقام مفزعة".. تقرير يُحذر: استقالة 11 ألف طبيب خلال 3 سنوات فقط".

مصراوي. > <https://bit.ly/39IVXFI>

حفظي، شيما (2022). "المركزي يتوقع ارتفاع التضخم "مؤقتاً" عن مستهدفاته للربع الأخير من 2022"

مصراوي. > <https://bit.ly/3wJqXyo>

عادل، مدحت (2021). "مصر فيها 40 مليون طفل أقل من 18 سنة عام 2021.. جهاز الإحصاء يكشف: نسب التسرب من التعليم بالمرحلة الابتدائية 0.2% و1.7% بالمرحلة الإعدادية.. وتراجع وفيات الأطفال دون الخامسة و 26.3% منها بأمراض الجهاز الدوري". اليوم السابع. < <https://bit.ly/3LRel7x> >

عادل، مدحت (2022). "الإحصاء: 80% من واردات مصر من القمح من روسيا وأوكرانيا خلال 2021". اليوم السابع. < <https://bit.ly/3yWJSHR> >

عباس، معتز (2021). "وزير التعليم: 85 مليار جنيه من الموازنة تُدفع مرتبات للموظفين". مصرراوي. < <https://bit.ly/3acYvw9> >

علي، أسامة (2021). "الكثافة تخطت 100 طالب في الفصل.. تعليم القليوبية: "معندناش مدارس كفاية"". مصرراوي. < <https://bit.ly/3GIhjpa> >

عفيفي يوسف (2022). "الحد الأدنى للأجور..موعد تطبيق الزيادة الجديدة بالقطاعين العام والخاص"، مصرراوي. < <https://bit.ly/3z29VND> >

فخري، نورا (2021). "نائب وزير التعليم لـ"النواب": لدينا عجز يصل لـ250 ألف فصل و320 ألف معلم". اليوم السابع. < <https://bit.ly/3wNuji0> >

كامل، كامل (2021). "وزير التعليم قبل رفع الجلسة العامة: الـ36 ألف معلم مش ماسكين عليا ذلة". اليوم السابع. < <https://bit.ly/3wLVISi> >

مجدي، محمد (2021). "وزير التربية والتعليم : عجز 250 ألف فصل ونسعى إلى إقامة الفصول الذكية بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع (فيديو)" المال. < <https://bit.ly/3sZb5Wj> >

هشام، أميرة (2022). "الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني يصل 9400 جنيه بدءًا من شهر يناير 2022". بوابة الأهرام. < <https://bit.ly/3Nx0727> >

## المصادر الأجنبية

"Greece's Debt 1974 - 2018", Council on Foreign Relations. < <https://on.cfr.org/3NjTBw2> >

...2022. "Moody's changes its outlook of Egypt to negative from stable". Egypt Today. < <https://bit.ly/3t9X7kv> >

Bharali, Ipachita and Gill, Indermit (2019). "Measuring the Gap between ability and effort in domestic revenue mobilization", Bookings.< <https://brook.gs/38Zxz2N> >

Varoufakis. Yanis (2017). "Adults in the Room", pp. 167.